بالاخر ولهذا ايضا هناك تجعل الجملة الاولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كما في القطع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما اشار اليه صاحب الكشاف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار بسبب السؤال ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ما قال السكاكي لانا نقول تقدم ان جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكت اخرى تقدمت ولك ان تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع او كونها منشأ للسؤال للقطع او تقدير السؤال كالمذكور للقطع ما لها واحد والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل في الكل فاي فائدة لهذا الاختلاف تامل في هذا المقام اهـ مثل قطع الحال من قطع وقوله انما يكون خبرا لا حاجة الى ذلك اي التنزيل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال وقوله كما في ذلك اي في القطع واما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فللنكتة المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجعه الفصل اي ترك العطف لذلك اي لاجل ذلك تسمى استينافا تسمية للازم باسم الملزوم لان السؤال الخ اي لان المنبه على السامع اما سبب الحكم الكاين في الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جهل السبب من اصله واما سبب خاص تردد في حصوله ونفيه واما غير السبب بان ينبهم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الاولى ع ق الحكم المراد به هنا المحكوم به مطلقا اي من الالتفات والنظر الى سبب خاص متردد فيه لجهله بصورة السبب اصلا فالجواب اي سبب كان عليل اي انا عليل ولا شاهد في هذا لانه جواب لسؤال ملفوظ بل في قوله سهر دائم الخ اي سبب علتي سهر الخ اي ما بالك الخ اي ما حالك عليلا والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته يوجب كون المعنى ما سبب علتك اذ لا يبقى ما يسال عنه بعد العلم بها الا سببها فيقدر بعد السؤال المفيد لهذا المعنى او يقدر ما سبب علتك اهـ ع ق فاو للتنويع في العبارة اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثاني بقرينة العرف والعادة الخ اي وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب ايضا ما نصه وبقرينة عدم التاكيد في الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكدات لانها وحدها لا تكفي في مقام التردد فانما يسال اي فانما يسال سامع هذا القول عن مرضه وكتب ايضا قوله فانما يسال الخ فيؤتى بالجواب خاليا عن التاكيد وقوله حتى تكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب مؤكدا قالا ع ق ثم اذا وقع المرض في جهة تطلب فيها سبب خاص فيمكن انه يتردد في ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه اكل الفاكهة الفلانية اولا مثلا

فيكون

فيكون الجواب هو ان يقال مثلا ان سببه اكل تلك الفاكهة اهـ عن مرضه اي سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للمراد منه المطول ولو اقتصر على قوله عن سبب مرضه لكان اوضح كذا قيل واستشهد له بعبارة المطول وهي لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه اهـ ويحتمل ان يكون المعنى عن نوع مرضه وسببه لانه بعد العلم بمطلق المرض يسال عن خصوص نوعه وسببه اي والسؤال عن خصوص النوع منتف في البيت غير محتمل لان الجواب بالسبب لا بالنوع ولا شاهد في عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر لان يقال هل سبب علته كذا او كذا اي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص لاسيما السهر والحزن لانهما ابعد الاسباب في احداث المرض عند الاطباء بان لا يتردد في ثبوتهما ويسال عن حصولهما ع ق حتى يكون الخ تفريع على المنفي واما عن سبب خاص لهذا الحكم فيكون المقام مقام ان يتردد في ثبوته ع ق ولهذا اي ولكن بالجواب مؤكدا لهذا الحكم اي الكاين في الجملة الاولى كانه قيل الخ لان الحكم بنفي تبرئة النفس من طهارتها وتبعيدها عن شهواتها ولذاتها يتبادر منه ان ذلك لانطباعها واحلها على طلب ما لا ينبغي وامرها به فكان المقام مقام ان يتردد في ثبوت امرها بالسوء بعد تصوره فكانه قيل هل لان النفس امارة بالسوء ع ق ومنه يعلم ان قوله هل النفس امارة بالسوء معناه هل لان النفس الخ اي هل سبب عدم التبرية ان النفس الخ لان الغرض ان السؤال عن سبب خاص بقرينة التاكيد اي تقدير السؤال بهل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب ايضا قوله بقرينة التاكيد الخ لانه انما يحسن اذا كان المخاطب مترددا ولا يكون كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يسال اهل هو السبب فهو متردد وفي المطول فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد قال الغزي هذا ايضا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتاكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليست فائدته منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد في الجواب اهـ سم يقتضي تاكيد الحكم اي الجواب لانه تردد في النسبة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل في هذا الباب حيث دلت الجملة الاولى على سؤال تصديقي فان الثانية مؤكدة والا فلا لان التاكيد لا يكون الا للنسبة لا لاحد الطرفين

Copyright King Saud University